

قال برهما الدين رحمة الله بنبغي ان يحفظ هذا فان
 الناس عنهما فقلون وان ترك المسح على الجبيرة لا يضره
 جاز عند أبي حنيفة راح خلا فالحما اما الاستيعاب
 في المسح فشرط عند البعض وبعضهم قالوا ان المسح
 في اكثرها جاز وان مسح على النصف او دونه لا يجوز
 ويكتفى بالمسح مرة واحدة وهو الصحيح ولو كانت
 الجراحة في موضع الفسل وليس تحت جميع الجبيرة
 جراحة جاز المسح بها الموضع الجراحة ولو كان مقطوع
 احد الرجلين من الكعب او دونه فان غسل موضع
 القطع فرض ولو غسل موضع القطع وليس خفيه ينظر
 ان كان بقي من ظهر القدم مقدار ثلث اصابع واكثر
 بمسح والايفسهما لانه وجب غسل المقطوع و
 ان كان مقطوع الاصابع وبعض خفيه خال عن
 القدم وان وقع المسح على المفسول مقدار ثلث اصابع
 جاز والا فلا وكذلك اذا كان الخف واسعا وبعضه

خال عن القدم رجل نوحا. ومسح على الجبيرة وليس
 خفيه ثم احدث قبل ما برأت فتوضا بمسح على الجبيرة
 والخفير فان احدث بعد ما برت لا يمسح لانه ليس
 الخفير على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاستيعاب
 رحمة الله واذ كان الشقاق في رجله فجعل فيه الشحم
 او الدهن او يبر للدهن فوق الدوا ولا يكتفى بالمسح وان كان
 الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء يستعين بغيره
 حتى يوضئه فان لم يستعين ويتيمم جازت صلواته
 عند أبي حنيفة راح فان لم يجد من يوضئه جازت بلا
 خلاف واما المسح على الجوارب فلا يجوز عند أبي حنيفة
 راح الا ان يكون مجلدين او معارين وقال ابو حنيفة اذا كانا
 تخمين لا يشقان الماء وعليه الفتوى كذا في المنخيرة
 وقيل راح ابو حنيفة راح في اخر عمره الى قولهما والتخمين
 وهو ان يستمسك على الساق من غير ان يشده بشئ
 ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لا الخاف

حال